تحليل النظم في علم السياسة

عبد الغفار رشاد محمد

قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة

هدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على تحليل النظم، ومضمون هذا التحليل ومفاهيمه وافتراضاته، والتطورات والمسارات التي تطور خلالها، وكيف وصل إلى مرحلة تميزت بإسهامات قَدّمها ديفيد إيستون، وبعض المفكرين الآخرين في علم السياسة. تُقَدِّم الدراسة رؤية انتقادية لتحليل النظم، فعلى الرغم من أهمية مساهمات إيستون وغيره من مفكرين ساهموا في هذا الإطار لتحليل النظم، فقد صادفت هذه المساهمات محاولات متباينة لتقويمها، وتقدير أهميتها، وأحيانا لاعتراضها وانتقادها، وتركز الدراسة على أهم هذه الانتقادات والاعتراضات، وكيف أدَّت إلى نتائج لها أهميتها، سواء من حيث تعديل النماذج الرئيسية، نموذج إيستون أساسا، أو من خلال ماقادت إليه تلك الانتقادات من محاولات وجهود لبناء نماذج جديدة تقدم منها الدراسة محاولة وليم متشل، لبناء نموذج للتبادل، وللنظام السياسي، مستمد أساسا من التحليل الاقتصادي للأسواق. لذلك يتضمن هذا البحث، بالتحليل تقويماً لمحاولة إيستون التي اهتم فيها بما أسماه «نظرية سببية» لبحث وتوضيح العلاقة بين الوقائع السياسية (Deves & Lewis, 1971: 16 - 17) وهذا التحليل يفرض الإلمام بمحاولات إيستون المبكرة، وكيف تطورت إلى مرحلة جديدة، تبلورت فيها فئات مترابطة منطقياً، وإضافات جاءت في إطار وعيه لما أحاط بمحاولته المبكرة من انتقادات واعتراضات، وإن لم يتغير إطاره العام.

يكون، وهذه النتيجة قد تتعارض مع مايحدث فعلا في الواقع العملي، والاختلاف بين الحالتين يمكن تفسيره وتوضيحه.

لقد تضمنت معالجة إيستون صياغة لإطار نظريٍّ عام، فَرَكَّز على النظام جميعه وليس على أجزاء منه، وكان على وعي بالتأثيرات البيئية على النظام، وأدرك الفروق بين حياة سياسية في حالة توازن، وحياة في حالة اختلال التوازن (Easton, 1953)، وقد رفض إيستون مفهوم الدولة، بالنظر إلى الاختلاف والاضطراب في المعاني التي يثيرها هذا المفهوم، فالنظام بالنسبة له يسمح بتحديد المفاهيم النظرية بوضوح، والقوة تُفْهَمُ باعتبارها واحدة من مفاهيم عديدة ذات مغزى، تفيد في دراسة الحياة السياسية، والقوة ترتبط بصياغة وتنفيذ سياسة السلطة في المجتمع، وتعتمد القوة على التأثير الذي يخضع له الآخرون، وضبط ورقابة القنوات والطرق التي من خلالها تُتخَذ القرارات المحددة للسياسة وتُنَفَّذ فإن السياسة تتكون من ذلك النسيج الذي تشكله القرارات والتصرفات، التي توزع القيم (Easton, 1953: 129- 134).

تمثل مفاهيم: القوة أو السلطة، وصنع القرارات أو السياسات، أهمية جوهرية في تحليل إيستون للحياة السياسية كتوزيع سلطوي للقيم (chilcote, 1981: 147). يقول إيستون: «إن الخطوة الأولى في طريق اكتشاف بؤرة، ومركز الدراسة أو البحث السياسي هي ضرورة البحث عن معنى المفاهيم الثلاثة: السياسة أو القرار المتخذ، السلطة والمجتمع» (Easton, 1953: 129). فالمجتمع في رأي إيستون، ومايضمه من أبنية وعمليات، تحدد المراكز الاجتماعية، والأدوار التي يضطلع بها أعضاء هذا المجتمع، وتوفر لهم امكانية تحقيق منافع محددة أو مكافآت وقيم، لاتكون متاحة للآخرين. فالمراكز والأوضاع والادوار الاقتصادية مثلا توفر لأصحابها قيما ومنافع اقتصادية، من عمليات الانتاج والتبادل، وبالمثل فإن المؤسسات التعليمية والدينية والطبقية وغيرها تساعد على توزيع قيم ومزايا ومنافع أخرى، تكون متاحة، على نحو غير متساو أو متكافىء، في المجتمع، وكل مجموعة من المؤسسات تساعد بطريقة أو بأخرى من طرق توزيع القيم في المجتمع، وعلم السياسة، والبحث السياسي يعد، بحثاً متميزاً، وتميزه في رأي إيستون يرجع إلى أنه يتناول هذا التوزيع للقيم، عندما يكون سلطويا، أي عندما يجب أن يتم أو يطاع، وذلك وفق أسس سيكولوجية وأخلاقية (Easton, 1953: 131-132). قد يكون مصدر هذه الطاعة أو القبول هو الخوف من النتائج المترتبة على المخالفة، كما قد يكمن

عنده إلى توزيع السلطة للقيم.

وتمثل المؤثرات البيئية أهمية تحليلية خاصة في كتابات إيستون، لكنه اعتبر أن من الممكن تبسيط مهمة تحليل أثر البيئة من خلال تركيز الانتباه على أنواع معينة من المدخلات التي يمكن استخدامها مؤشرات لأهم المؤثرات، وما تساهم به من ضغوط عبر الحدود في النظم السياسية.

وركز على نوعين رئيسيين من هذه المدخلات هما: المطالب والتأييد، ومن خلال هذين النوعين من المدخلات فإن أنشطةً واسعةً في البيئة يمكن أن تتخذ قنواتها في التأثير في الحياة السياسية، ومن ثَمّ تعد مؤشرات رئيسية للطريقة التي بوساطتها تعدل الظروف والمؤثرات البيئية، وتصوغ عمليات النظام السياسي (Holt & Richardson, 1970: 42-43).

تطور مساهمات إيستون:

أشارت كتابات إيستون المبكرة إلى أهمية مايحققه علم السياسة، إذا أمكن استخلاص التعميمات التي تتجاوز خبرة أي نظام سياسي بمفرده، أو أية نظم سياسية تنتمي إلى الحضارة أو الثقافة نفسها، بمعنى ضرورة التوجه المنهجي الذي يكفل الدراسة المقارنة للمؤسسات السياسية وتعرّف الطريقة التي من خلالها يمكن معرفة كيفية قيام تلك المؤسسات بإنجاز المهام نفسها في ظل الظروف المختلفة لكل نظام سياسي، لذلك أكد إيستون على أهمية اكتشاف المهام المتشابهة، أو المحددة، في كل نظام سياسي، معاصر أو تاريخي، في سبيل تطوير علم السياسة (Holt & Richardson, 1970: 41-42).

لقد اعتبر إيستون أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظاماً للسلوك، وهذا النظام السياسي لايمكن فصله أو عزله عن النظام الاجتماعي الشامل، وهكذا يمكن التمييز بين المتغيرات الجوهرية داخل النظام، خصوصا تلك المتعلقة بتوزيع القيم وتواتر الإذعان أو الطاعة، والمتغيرات البيئية التي تؤثر في النظام، والمخرجات الناتجة عن النظام.

ويوضح الشكل (1) هذه السمات، وقد أصبح مألوفا ومتداولا لدى أغلب باحثي العلوم السياسية.

تفصل وتميز النظام السياسي عن النظم الأخرى، وتحدد ماتتضمنه المعالجة، ومايجري استبعاده منها.

وقد سمحت هذه المفاهيم لإيستون بدراسة العلاقات بين النظام السياسي والبيئة، وما تتضمنه تلك البيئة من عناصر داخلية وأخرى خارجية، فالبيئة تتضمن عناصر داخلية تشير إلى تلك التي تقع خارج حدود النظام السياسي، لكنها داخل المجتمع، وقد تكون ايكولوجية بمعنى البيئة الفيزيقية وغير البشرية، أو تكون بيولوجية، أي تتعلق بأفراد المجتمع الإنساني في تكوينهم العضوي، وبالشخصية والتكوين السيكولوجي، وبالبناء الاجتماعي والثقافي، والنظم الاقتصادية والديموغرافية، أما العناصر الخارجية فإنها تشير إلى جانب البيئة الذي يقع خارج المجتمع، الذي يُعَدُّ النظام السياسي نظاماً فرعياً به، وهذه البيئة قد تطرح نتائج وتأثيرات مهمة على بقاء النظام السياسي واستمراريته، أو تغييره وتبديله.

وتتضمن البيئة الدولية على سبيل المثال، وفق ما أورده إيستون، نُظُماً ايكولوجية دولية، ونظماً اجتماعية دولية، ونظماً سياسية دولية، والنظم الفرعية للنظام السياسي الدولي تتضمن نظماً سياسية قومية، والأمم المتحدة، وقد يمكن إضافة التكتلات الدولية المختلفة إليها، بينما تتضمن النظم الاجتماعية أبنية وعلاقات وقيماً وثقافات، وتشير النظم الايكولوجية إلى متغيرات جغرافية ومناخية وغيرها.. وقد تحول اهتمام إيستون إلى تحليل ديناميات النظم، وبقائها أو استمراريتها، فأكد أن النظام السياسي يبقى ويصمد في وجه التغير، لأن النظم السياسية ليست عزلاء بلا دفاعات في مواجهة الضغوط، واعتبر أن مصادر التغير وضروراته قد تأتي من اتجاهين: أولهما: من البيئة الداخلية، أي من داخل المجتمع، وثانيهما: من البيئة الخارجية أي من خارج المجتمع، ولعل إيستون قد تأثر بكتابات تلكوت برسونز التي أشارت إلى مثل هذا التغير. والحقيقة أن برسونز قد حاول معالجة بعض أوجه العملية السياسية، والتي تشمل في رأيه ثلاثة أوجه: أولها: ضرورة استمرار نوع من الاستقرار للنظام السياسي في مواجهة التغيرات في بيئة النظام، أو مايسميه برسونز بالتتابع الدائري، وهو مايفرض على القيادة معرفة دقيقة بالظروف البيئية، والموقف الذي يرتبط بحركة النظام، وتحقق «ميكانيزمات» للتوازن، وبدون ذلك يتعرض النظام لاحتمالات عدم الاستقرار، وثانيها: النمو: وترتبط مشكلة النمو بمطامح لتوسيع مقدرة القوة للنظام بدرجة قد تتجاوز إمكانات الموارد المحلية. وثالثها: التغير البنائي، أو المؤسسي، في المكونات البنائية للنظام

التوقيت بالنسبة لتحقق هذا الهدف لم يأت بعد، لكنه نجح في تقدير الكثير من الكتاب في صياغة إطار نظري واسع يستند إلى عدد من المفاهيم، وكان الهدف أن يصل أساساً إلى بحث أمبيريقي، فركز على عدد من المقولات أو العناصر الأساسية في التحليل وحلل بإسهاب المدخلات المطالب، وتحول إلى المدخلات التأييد، وحدد استجابات الضغط الواقع على النظام، وناقش المخرجات تفصيلاً، باعتبارها عوامل تنظيم وتناسق لتأييد معيّن، وبرغم ذلك فإن نظرته الأساسية ظلت دون تعديلات جوهرية[3].

تقويم وانتقادات:

تمثل أفكار ديفيد إيستون أهمية أصبح معها من غير الممكن مناقشة نظرية النظم في السياسة المقارنة مناقشة كاملة، بدون إشارة من نوع ما، إلى هذه الأفكار[4]. لقد حاول إيستون صياغة نظرية نظامية تربط أفكاره بكل العلوم الاجتماعية (Chilcote, 1981: 150)، وأشار إلى أن تحليل النظم قد حقق انتشاراً وتداولاً في كل العلوم الطبيعية والبيولوجية، وأيضاً الاجتماعية، وأكد أهمية تبلور «النظم» على أنها بؤرة محتملة للتحليل، واعتبر أن تحليل النظم العام «ربما كان جهدا أكثر طموحا من نظرية الفعل أو الحركة» لكي تتجه العلوم الاجتماعية إلى نوع من الإطار العام (Easton, 1971: 102) ومع ذلك فإن كتابات إيستون انطلقت مبدئياً من علم السياسة ذاته، وقد أشار إيستون إلى أن كتاباته قد تأثرت بأعمال وكتابات هارولد لاسويل وجورج كاتلن وشارلز مريم، ويؤكد مكنزي أنه لايوجد نظرية لإيستون، على النحو الذي توجد به نظرية مثلا لتلكوت برسونز، لأن إيستون إنما تناول بالتفسير والتعديل تيارا من الفكر في العلوم الاجتماعية تطور بشكل قوي لنحو أربعين عاما (Machenzie, 1967: 96).

وقد رَكّز إيستون على بناء نظرية سياسية - في تقديره - بناء على إدراكه لعاملين: أولهما: اعتقاده بأن الاهتمام بالمؤسسات القانونية والرسمية قد انقضى زمنه، بمعنى أن علم السياسة يجب أن يتجه إلى التنظير للنظام السياسي، وعملياته، وليس إلى الدولة ومؤسساتها، ثانيهما: جعل اهتمامه يتجه إلى البحث في النظرية الكلية والتي تتعلق بالنظام بشكل عام، وتتجاوز حدود الدراسات متوسطة المدى، المرتبطة بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط، وماشاكلها. والحقيقة أن كتابات ايستون المبكرة (1953) تعد مرتبطة أساسا بالتحليل متوسط المدى للأحزاب

لتخصيص السلطة للقيم يشبه نظريات توزيع الدخل وتخصيص الموارد في علم الاقتصاد، وفي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على وجه الخصوص وهي النظرية التي تركز أيضاً على الاقتصاد باعتباره عملية توزيعية، أو نظاماً توزيعياً، ويشير وليم متشل إلى أن منهج علماء السياسة الأمريكيين لدراسة السياسة، سواء على مستوى إطار المفاهيم المجردة، أو على مستوى البحث الأمبيريقي الفعلي، يجعلهم ينظرون إلى مشكلتهم على أنها مشكلة توزيع القوة، أو قد يتبنون ذلك المصطلح الأوسع الذي أوضحته تحليلات إيستون وهو «توزيع السلطة للقيم» مع تركيز خاص على القوة.

وهذا التوجه في دراسة السياسة، يوصف بأنه توزيعي، لأنه يهتم بالتوزيع أو التخصيص، باعتباره الوظيفة الكبرى، وإن لم تكن الوحيدة للنظم السياسية، ومن ثَمّ فإن المشكلة الكبرى لعلماء السياسة تصف وتفسر هذه العمليات والأبنية التوزيعية، أما المشكلات الأخرى، فإنها إمّا ألا تدخل أصلا في نطاق المعالجة، وإما أن تصبح ذات أهمية ثانوية محدودة (Mitchell, 1961:79). ويشير متشل إلى أن اعتبار السياسة عملية توزيعية تمثل فرضية مهيمنة على علم السياسة الأمريكي، وفي الواقع خلال تاريخ الفلسفة السياسية، وفق ما يعتقده (Mitchell, 1961:87) ويؤكد أن نظريات التوزيع يجب أن تظل جزءاً مهماً من علم السياسة ومن الفلسفة السياسية، طالما ظلت الظروف التي تفرض هذا التوزيع قائمة، لتجعل منه ضرورة، ولكنه يعتقد أن نظريات التوزيع في حاجة إلى أن ترتبط بنوع من التحليل أكثر شمولا، كذلك النوع الذي تمثله نظرية النظم (Mitchell, 1961: 88)، وأثارت هذه الآراء تساؤلات لدى فريق من العلماء، فهل السياسة تمثل علماً توزيعياً فعلا؟ وإذا كان الأمر كذلك فأين موقع السلع العامة التي تختلف عن السلع التوزيعية في كونها متاحة للجميع؟ (Frohock, 1977: 590-591) ولم يعالج إيستون فكرة السلع العامة، والمعروف أن مفهوم السلع العامة ركز عليه بينوك (Pennock, 1966)، واستخدمه الموند في تحليل النظم من خلال المنظور البنائي الوظيفي (Almond & Powell, 1978: 393- 394).

إن ثمة تشابهاً مع النموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي تمثل كتابات آدم سميث بؤرة التحليل والدراسة فيه، كذلك فإن نموذج إيستون يشترك مع المنهج الاقتصادي التقليدي في قاسم مشترك لايتعلق بأفكار النسق والمدخلات والمخرجات فقط بل وأيضاً فكرة الندرة، والتخصيص، والمنافسة، وتحقيق أقصى ربح ممكن، والتوازن، والاعتماد الوظيفي المتبادل، والتنظيم الذاتي، والبحث عن تحقيق

الضوء على تسلسل التتابع السببي الذي يؤدي إلى النتيجة وإلى الارتباك والحيرة التي يثيرها مفهوم بقاء النظام، لأن كل النظم تجتاز باستمرار تحولات، ومفهوم البقاء والاستمرارية لايمكن أن يكون أداة للتفسير أو نظرية.

كما أشار أستن إلى الانتقادات التي تصف نظرية إيستون بأنها «ممارسة فارغة» أو حشو وتكرار للمعنى لايزيد شيئا أو قوة (Astin, 1972:737)، ويرى البعض أن أفكار إيستون قد جاءت متوازية مع أعمال عالم النفس الأمريكي جيمس ميللر، والذي يعد أول من ناقش قضية التكامل المنهجي، ضمن أعمال فريق من علماء في مختلف العلوم الاجتماعية والفيزيقية والبيولوجية، كالاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والطب وغيرها(7). وقد وضع جيمس ميللر الافتراضات الأساسية لنظرية عامة للنظم، استناداً إلى تعريف النظام باعتباره «مجموعة من الوحدات بينها علاقات تربطها» وأوضح الاختلاف والتباين بين النظم الملموسة والنظم المجردة واهتم بالنظم الملموسة، وعبر عن شكوكه بالنسبة للنظم المجردة أو النظرية التي صاغها برسونز، كذلك أشار إلى التفرقة بين النظم المفتوحة والنظم المغلقة، وإلى توازن النظام الذي قد يكون توازنا مستقراً، أو غير مستقر، أو محايد، وإلى النظم الحية باعتبارها نظماً مفتوحة، وعلى الهيكل أو البناء باعتباره الترتيب الاستاتيكي لأجزاء النظام، أما العملية فنظر إليها باعتبارها «تغيراً ديناميكياً لذلك النظام عبر فترة زمنية» كما أشار إلى النظم والنظم الفرعية. ومهما كانت التأثيرات على كتابات ديفيد إيستون، والأصول الفكرية التي استمد منها أفكاره، فإن هذه الكتابات والأفكار جاءت مبكرة لكي تضع صاحبها في مقدمة تيار نظرية النظم العامة، والتي لها فضل في تكييفها لتتلاءم وعلم السياسة (Chilcote, 1981: 152).

إن ثمة تشابهاً واضحاً وقائماً مشتركاً، يجمع بين النظرية الاقتصادية، وكذلك العلوم الفيزيقية، والبيولوجية، والافتراضات العضوية للنظام كما صاغها ديفيد إيستون، وليس من الصعب تحديد هذا التشابه، كما أن ثمة تأثيرات لعلوم الاجتماع والانثروبولوجيا على كتابات إيستون، وهكذا ربط إيستون بين عناصر شكلت تقليداً للتكامل المنهجي، في البحث عن نظرية للنسق أو النظام بشكل عام وهناك محاولات للتأليف بين أكثر من منهج للوصول إلى نموذج عام أو نظرية عامة في الفكر المعاصر تستند إلى فكرة النسق، وقد حاول ارفن لازلو توضيح أن مثل هذا النموذج العام متاح اليوم، وهو نموذج النظم الفيزيقية والعقلية، والذي يطبق على الخبرة الإنسانية، ومشكلاتها، وهو نموذج فلسفي للنظم، يتضمن عناصر

للاستدلال تسمح بتحديد واضح يخلو من الغموض حول عناصر النظام، وأعضائه، وحدوده، وبيئته، في إطار هذا التعريف. من هنا لاتقدم صياغة إيستون نموذجاً حقيقياً، أو على أفضل التقديرات فإنها تقدم نموذجاً ضعيفاً يخلو من العناصر الأساسية، لذلك يصف هولت وريتشاردسون صياغة إيستون باعتبارها مجرد تجميع لفئات وصفية، وتعميمات حدسية (Holt & Richardson, 1970: 44) وعلى الرغم من أن هذه الصياغة قد استخدمت قدراً من لغةٍ وأساليب تتفق مع قواعد أو أعراف متفق عليها لتحليل النظم، فإن الافتراضات التي تقدمها نموذجاً ومرشداً لبحوث إضافية لاتمثل أكثر من مجرد «تعبيرات شيّقة» ذات طبيعة مؤقتة حول الحكومات، ومثال ذلك تحليلات إيستون حول الظروف الضاغطة التي تواجهها النُّظم، والتي مصدرها البيئة، حيث يؤكد إيستون أن النظام قد يعاني من هزيمة شاملة على يد عدو خارجيّ، أو من أزمة اقتصادية حادّة تثير استياءً واسعاً، وتهدد بتفكك النظام، الأمر الذي يثير افتراضات حول عجز السلطات وعدم قدرتها ـ في رأيه ـ على اتخاذ القرارات، أو أن القرارات التي تتخذها تصبح غير مقبولة، وغير شرعية، فيصبح التوزيع «السلطوي» للقيم في ظل مثل هذه الظروف غير ممكن، وينهار المجتمع بسبب حاجته إلى نظام للسلوك لإنجاز وظائفه الأساسية. فمن الصعوبة الاعتقاد بأن «مجموعة من التفاعلات» تخضع لهزيمة شاملة على يد عدو، أو بفعل أزمة اقتصادية حادّة. كما أن القول بخضوع تلك المجموعة من التفاعلات لاستياء واسع أو شامل ليس أمراً ممكناً أو معتاداً، ولعل مصطلح الحكومة قد يكون بديلا عن مصطلح النظام في هذه الحالة، فتصبح مثل هذه التعبيرات مقبولة ظاهرياً، لكنها تعبيرات لايمكن أن تشكل عناصر ومقومات لنموذج بالمعنى الصحيح (Holt & Richardson, 1970: 45).

والحقيقة التي تؤكدها هذه الدراسة أن كتابات إيستون وتحليلاته تمثل أهمية خاصة، وعلامة بارزة في تطور دراسة السياسة المقارنة، وعلم السياسة عامة، ولايمكن تجاهلها، أو التقليل من أهميتها نتيجة للاستناد إلى معايير محددة يلزم توافرها في هذه الكتابات والتحليلات لتشكل نموذجا أو نظرية بالمعنى الذي حدده كُلٌّ من هولت وريتشاردسون، أو من سار على دربهما، خصوصا عند المبالغة في أهمية هذه المعايير ومحتواها، والتشديد على عناصرها بشكل يجعلها أقرب إلى المعايير المستخدمة في العلوم الطبيعية، دون النظر إلى ماتتميز به العلوم الاجتماعية، وعلم السياسة على وجه الخصوص، من طبيعة تميزها، وسمات وخصائص تترك بصماتها واضحة على الكتابات والتحليلات في مثل هذه العلوم.

مماثل أشار إيستون إلى «عمليات الحياة» للنظام السياسي، فإذا فشل في تأدية وظائفه، فإنه - أيْ النظام السياسي - لايستطيع البقاء والاستمرار على قيد الحياة، ويقصد إيستون بعمليات الحياة التخصيص «السلطوي» للقيم في المجتمع، والتي تشكل بدورها تعريفه لعلم السياسة، وهكذا فإن النظام السياسي يفشل في البقاء عندما لاتوجد سياسة (Chilcote, 1981: 158).

إن بقاء النظام واستمراريته يرتبط بالاستقرار، والتوازن، وكلها مفاهيم استاتيكية تتعارض مع طبيعة التغير السياسي، الذي يعتري المجتمع المعاصر، لذلك فإن مفهوم بقاء واستمرارية النظام تعرّض لانتقادات متتالية، واعتبره البعض مفهوماً يقود إلى إدراكات خاطئة للمواقف الواقعية، وللشعب. والفكرة التي تعتبر أن السياسة هي تخصيص للقيم تعرضت أيضا للانتقادات، باعتبارها يمكن أن تقود إلى افتراضات خاطئة، فالتركيز على مشكلات التخصيص قد يقود إلى النظر الى النظام السياسي باعتباره يؤدي وظيفة واحدة فقط، هي التخصيص، بل وهناك من اعتبر ان السياسة لاتقوم بتخصيص القيم في المجتمع، وأن الاقتصاد هو الذي يوزع الموارد والدخل.

وسمحت هذه الانتقادات لوليم متشل بصياغة فكرة من خلالها ينظر إلى النظام السياسي على أنه نظام «للاختيار العقلاني»، والنظم الاقتصادية قد تطرح حلولا للمشكلات، كذلك النظم السياسية تطرح حلولا، أو تخلق خيارات عبر الزمن، وإلى جانب هذا التأكيد على الاقتصاد السياسي افترض متشل نموذجا للتبادل، مع الاهتمام بالانسياب الدائري والمعقد للمبادلات. وعلى رأي متشل فإن المفهوم الأساسي للسياسة، باعتبارها في جوهرها ظاهرة تبادل يتضمن تأكيدا على المسائل الاقتصادية، ولاتختلف عموما عن التبادل الاقتصادي من هذا المنظور فإن التأكيد من جانب علماء الاقتصاد على الاختيار العقلاني من قبل الأفراد والمؤسسات يرتبط بمختلف أشكال التبادل التي تتداخل فيها الأحزاب والجماعات والأفراد والحكومات في متابعة مصالحهم الخاصة (Mitchell, 1969: 105).

ويوضح الشكل (3) إطاراً نظرياً للنظام السياسي، مشتقاً أساساً من التحليل الاقتصادي للأسواق، فالقضايا المتعلقة بتخصيص الموارد وتوزيع المنافع والنفقات، وميكانيزمات الضبط من أجل التكيف، والنمو، والاستقرار، كلها تجد أن النظام يفرز حلولا لها في شكل «اقتصاد عام»، والذي يختلف عن «اقتصاد السوق» بسبب عملياته الداخلية للاختبار الجماعي، واهتمام علماء السياسة بمعالجة النظام في ظل

شكل رقم (4) ويبين نموذج التبادل للنظام السياسي

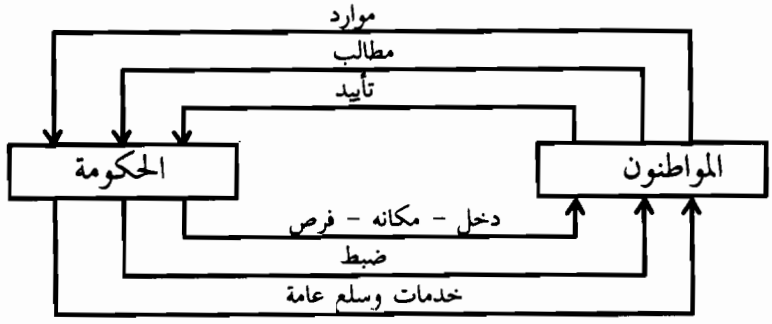

المصدر : (Mitchell, 1969:108).

والعديدة للفعل أو الحركة والتي يصعب الفصل الواضح بينها، فضلا عن مشكلة التأكيد على نظام واحد دون غيره من جانب بعض محللي النظم، مثلا برسونز الذي افترض أن النظام الاجتماعي هو الأساس، وأنه يتضمن النظم الأخرى، وهربرت سبيرو الذي يؤكد على النظام السياسي. يضاف إلى ذلك مشكلة أخرى تتعلق بإمكانية فصل النظام، عن النظم الفرعية، وقد تفوق هذه المشكلة في بعض الحالات المشكلات المجردة الأخرى، وقد تفوق مشكلة تمييز النظام عن بيئاته المحيطة به، ويرى البعض أن إيستون لم يستطع أن يميز بين ماهو سياسي وماهو غير سياسي، لذا فإن ارتداده عن حل مشكلة الحدود بدا واضحاً (Chilcote, 1981: 159-160). كما تجنب إيستون العنصر الإنساني في تحليلاته التي تركز اهتمامها على الحركة والتفاعل، والسلوك، ولم تهتم إلا بشكل محدود بالشعب، ولعل إيستون بسبب حاجته إلى مفاهيم التماثل والعمومية قد استبعد الأفراد من حيث كونهم كيانات بيولوجية من النظام السياسي، فالنظام ليس مكوناً من مجموعة أفراد فحسب، بل هو نظام لسلوك، فهو بمثابة مجموعة من «التفاعلات الملائمة»، ولم يمنح إيستون الشعب والجماعات اهتماما لائقا.

ثانيا ـ انتقادات تتعلق بالامكانيات الاجرائية:

فالاطار الذي قدمه إيستون لم تتوافر فيه مقومات النظرية، بل ويشكك بعض الكتاب، أمثال هولت وريتشاردسون، في اعتباره نموذجا، كما سبق توضيحه، فإطار النظام لدى إيستون يتضمن فحسب بعض التعميمات، وهو يتضمن عددا قليلا من الافتراضات،

وقد حاول بعض الكتاب مناقشة شكل نموذج النظام الذي طرحه إيستون في صيغته الأولية، والذي يشير إلى أن السياسة في مجتمع ما تعمل بالنظام البيولوجي نفسه حيث هو نظام متكامل، وعلى درجة من التعقيد للكائن الحي، واستبعاد أيّ نظام فرعيّ، أو جزء يُعرض حياة النظام، وبقاءه للخطر (Roskin, 1988: 21-23). ويفترض أن المطالب (المدخلات) يشعر بها صانعو القرارات الحكومية، الذين يُدْخِلُونها في اعتبارهم عند عملية اتخاذ القرارات، والسياسات «السلطوية». وهذه القرارات تلقي بتأثيراتها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي قد تحظى، أو لا تحظى بميل وتعاطف المواطنين، والمواطنون يعبرون ثانية عن مطالبهم من جديد، وتُعَدُّ هذه التغذية الراجعة ذات أهمية محورية لأنها ترتبط بالنظام وقد تُوَجِّهه إلى أن يعدل قراراته وسياساته المبكرة، وهنا يثور تساؤل: هل ينطبق نموذج النظم في كل الحالات؟ أو أنه يفشل أحيانا في ظل نظم كتلك التي كان يقودها هتلر أو ستالين؟ وبعبارة أخرى: ما مقدار الاهتمام الذي يمنحه الدكتاتور لمطالب مواطنيه؟ لاشك أن هذه الانتقادات تمثل أهمية كبيرة، ويبدو أنها تُوَجَّه، بوجه خاص، إلى المفهوم الغامض لعملية التحويل أو التفاعل داخل النظام، أو مايُعْرَف بالصندوق الأسود، وتقود هذه الانتقادات بعض الكتاب إلى محاولة تعديل لنموذج النظام الذي طرحته كتابات إيستون أساسا، لتعكس واقعاً أفضل بحيث توضع عملية التحويل للحكومة في البداية وليس للمواطنين ومايمثلونه من مطالب وتأييد، لأنه قد لايكون واقعيا في كل الحالات أن يبدأ النموذج بحركة وتفاعل المواطنين، ثم يستجيب الزعماء، وهذا النموذج المُعَدَّل يفيد في الملاءمة مع الحقيقة المتغيرة دائما.. ويوضح الشكل (5) هذا النموذج المعدل:

شكل رقم (5) النموذج المعدل للنظام السياسي

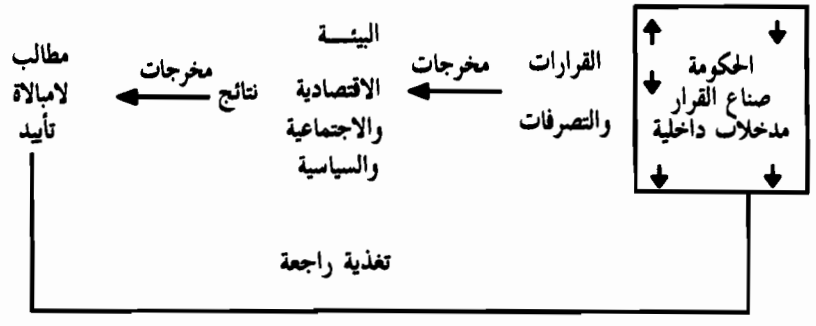

المصدر: (Mitchell G.Roskin et al. 1988: 24).

طابع غير إنساني، لقد بالغت تحليلات إيستون في التمثيل بعلم الأحياء إلى درجةٍ دفعت البعض إلى التساؤلات عما إذا كان التحليل النظمي بمثابة نوع من التطبيق لعلم الأحياء على علم السياسة، أو مايسميه البعض بعلم البيولوجيا السياسية، وعما إذا كان يهتم بمسائل سياسية في طبيعتها؟ إنه من الضروري التمييز بين المشكلة البيولوجية لقضايا: كيف نحيا؟ وكيف تستمر الحياة؟ وبين المشكلة الأخلاقية لطريقة الحياة التي يجب أن يختارها الإنسان، إنَّ ماهو سياسيّ ينبغي فهمه بالتمثيل والتناظر مع علم الأخلاق، وليس مع علم الأحياء (Miller, 1971: 210, 233). ولقد وُجِّهت انتقادات إلى المنهج الذي استخدمه إيستون باعتباره غامضاً، ويبدو أن إيستون قد خلق وعياً واهتماماً بالمدرسة التاريخية، لكن يبدو أيضا أنه وافق على التقليد الوضعي الذي يرى أن العلوم الاجتماعية يمكنها أن ترسي معرفة نظرية يمكن الاعتماد عليها، وتكون صحيحة موضوعياً، إذا ماجرى اختبارها لإثبات صحتها(Chilcote, 1981: 161).

الخلاصة

في العقود الأخيرة استخدم تحليل النظم، بشكل متزايدٍ، وتداولٍ واسع النطاق، إلى درجة أفقدت المصطلح الكثير من مضمونه، وخصائصه وسماته الجوهرية. من هنا تجد دراسة تحليل النظم هدفها الأساسي، التوضيح والتفسير والرؤية الانتقادية الشاملة، وسبر إمكانية الاستناد إلى هذا التحليل في التفسير والتنظيم وفي الفهم والتنبؤ. والمصطلح له معانيه الدقيقة، بدرجة أو بأخرى من درجات الدقة، والاختلاف في درجة الدقة قد يُشَوِّه المفهوم، وحاولت الدراسة توضيح المفاهيم والافتراضات التي يتضمنها إطار تحليل النظم والسمات والخصائص التي ترتبط بهذا الإطار. لكن هل استطاع تحليل النظم أن يقدم «نظرية ديناميكية» تجعل البحث السياسي قادراً على التنبؤ بحالات مستقبلية معينة، انطلاقاً من الحالة الحاضرة المُعْطَاة؟

كانت انطلاقة تحليل النُّظُم على يد إيستون، لكنها لم تأت من فراغ، فقد جاءت في سياق تيار أخذ يتخذ له مساراً في العلوم الاجتماعية، وفي علم السياسة، من هنا نلمس المصادر الفكرية التي استند إليها إيستون في إطاره، وهي مصادر تجد أصولها داخل علم السياسة ذاته، في كتابات هارولد لاسويل وجورج كاتلن وشارلز مريم، ومن خارج علم السياسة خصوصاً تلكوت برسونز وعلماء

(6) ربما يجيب إيستون عن هذا السؤال راجع (Easton, 1969 1051-1061) لكن أستن يشير إلى الصعوبة في هذا التوفيق بين العلم الأساسي، وضرورات الملاءمة التي تفرضها الثورة ما بعد السلوكية لدى ديفيد إيستون (ASTIN, 1972: 737).

(7) وذلك ضمن الأعمال التي شكلتها جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة عام 1951 من علماء في هذه العلوم، لمناقشة مشكلات منهج النظم، بشكل مكثف والجمع بين مختلف وجهات النظر في تلك العلوم المختلفة (Chilcote, 1981: 152).

(8) راجع (Miller, 1971: 184- 235) حيث توجد مراجعة تفصيلية ومتعمقة لكتابات إيستون الرئيسية حول النظم من خلال مراحل: الإعداد والتكوين أو البناء والتقويم محددا صعوبات منهج إيستون والمكانة النظرية التي تمثلها.

المصادر الأجنبية

Almond, Gabriel A. & Powell, G. Bingham

1978 Comparative Politics A Development Approach Boston:Little, Brown and Company Inc.

Astin John D.

1972 "Easton I and Easton 11". The Western Political Quarterly. vol.XXV. No.4 (December) 726-737.

Chilcote, Ronald H.

1981 Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm Boulder, Colorado: Wesview Press, Inc.

Devies, Morton R. & Lewis, Vaughan A.

1971 Models of Political Systems (London: Pall Mall Press, Ltd).

Easton, David,

1953 The Political System-An Inquiry into the State of Political Science (New York: Alfred A. Knopf).

———

1965 a A Framework for Political Analysis (Englewood Cliffs, New Jersey; Prentice-Hall.

———

1965 b A Systems Analysis of Political Life (New York: John Wiley & Sons, Inc).

———

1969 "The New Revolution in Political Science." The American

Seymour Martin (ed). Politics and the Social Sciences New York: Oxford Univ. Press,

Parsons, Talcott
1966 "The Political Aspect of Social Structure and Process". pp.71-112 in: David Easton (ed.) Varieties & Political Therory Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall Inc.

Pennock, J.R.
1966 "Political Development, political Systems and Political Goods. "World Politics. vol. XvIII No.3 (April): 416-425.

Roskin, G. Michael et. al.
1988 Political Science An Introduction Englewood Cliffs, New Jersey: Prentic-Hall.

استلام البحث يونيو 1992

اجازة البحث مارس 1993